مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: العلمية والوصفية الموازنة للفعل في الممنوع من الصرف بين السماع والافتراض
اسم الكاتب: زياد محمد أبو سمور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9100
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 00:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عدد B

المجلد 17، العدد 2
ربيع الثاني 1442 هـ / ديسمبر 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

ديسمبر 2020م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 17 العدد 2 (B)
https//:doi.org/10.36394/jhss/17/2B/10

العلمية والوصفية ووزن للفعل في الممنوع من الصرف بين السماع والافتراض

زياد محمد أبو سمّور[1]

تاريخ الاستلام: 05-04-2018 **تاريخ القبول: 30-08-2018**

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في بعض الأعلام والصفات الممنوعة من الصرف لمشابهتها وزن الفعل، ومحاولة تلمّس العلل التي ذكرها النحاة فيها، واستقصاء أهم الآراء التي قيلت فيها، وموقفهم منها قديمًا وحديثًا، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة ومدخل ومبحثين وخاتمة، تناول المدخل: حدَّ الممنوع من الصرف عند النحاة، والعلل التي ذكروها في منع العَلَم من الصرف، وموقف العلماء منها، وسلَّطَ المبحثُ الأولُ الضوءَ على علّة منع العَلَم من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ومواقف العلماء منها، وأهم الانتقادات التي وجهها العلماء لهذه العلة ، وخُصِّصَ المبحث الثاني: للحديث عن علّة منع الصفة من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ومواقف العلماء منها، وأهمّ الانتقادات التي وجهها العلماء لهذه العلة، ومحاولة الموازنة بينهما بما يتسق مع الطبيعة اللغوية.

الكلمات الدالة: صرف، الممنوع من الصرف، علّة المنع، سماع، افتراض.

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية بينبع - جامعة طيبة (بينبع - المملكة العربية السعودية)
ziad_samor@yahoo.com

المقدمة:

مما لا ريب فيه أنَّ النحوَ العربيَّ قائمٌ على تعليل الظواهر اللغوية فيه، فالتعليل هو السمة الغالبة في منهج العلماء في التأليف، فلا يكاد كتاب من كتبهم يخلو من هذا الأمر، لأنّ العلل لازمت معظم الأحكام النحوية عندهم، بل نجد -كثيرًا- أنّ النحاة قد يتفقون في الحكم ويختلفون في العلة.

ويعدُّ بابُ الممنوع من الصرف من أكثر الأبواب النحوية اتصالًا والتصاقًا بالعلّة، بل هو في مجمله قائمٌ على التعليل، لكونه يفسِّر سببَ منع هذه الكلمة من الصرف وصرف الأخرى، وقد شكَّلَتْ قضيةُ المنعِ من الصرف ظاهرةً لغويةً حَظِيَتْ باهتمام العلماء قديمًا وحديثًا، لما فيها من خلاف بين مؤيدٍ ومدافعٍ عنها أو رافضٍ وناقدٍ لها.

ولعلَّ فكرة المنع من الصرف عند النحاة القدامى ظهرت لديهم من خلال ما لاحظوه عند استقرائهم كلام العرب من أنّ الاسم كلما اقترب من الفعل حُرِمَ من التنوين والخفض لبعده عن الاسمية وقربه من الفعلية. فراحوا يبحثون في هذه الأسماء؛ ويتلمسون العلل التي وقفت وراء حرمان هذه الكلمات من التنوين والجرّ؛ لذا حاولوا تصوُّر افتراضاتٍ معينةٍ مبنيةٍ على ما وجدوه في كلامهم. وهي في حقيقة الأمر تصورات تعليلية وافتراضات عقلية لتلك الظواهر، ومن أبرز هذه الظواهر التي لاحظها العلماء في ما منع صرفه، أنّ العلم إذا جاء على وزن مشابهًا لوزن من أوزان الفعل منع من الصرف. وتحاول هذه الدراسة البحث في ما منع صرفه لمجيئه مشابها وزن الفعل، وتلمُّس العلل التي ذكرها النحاة فيها، واستقصاء أهم الآراء التي قيلت فيها، وبيان موقف العلماء منها قديمًا وحديثًا.

مدخل:

الممنوع من الصرف عند الجمهور هو الاسم المعرب الذي لا يدخله الجرّ والتنوين، وقيل: هو ما فيه علّتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام مقامهما[1]، وعليه فوجود علّتين فرعيتين تجعل الاسم مشابهًا للفعل في فرعيته[2]، فلا يجوز صرفه لأنّ الأصل في الأسماء كلِّها الصرف، وإنَّما يمنعُ بعضُها من الصرف لأسبابٍ عارضةٍ[3].

(1) ينظر الجرجاني، التعريفات، 137، والمبرد، المقتضب، الهامش، 3 / 309، والفارسي، الإيضاح العضدي، 13، والزمخشري، المفصل ،16، والرضي، شرح الكافية، 1 / 100 - 101، وابن هشام، شرح شذور الذهب، 235.

(2) ينظر ابن الوراق،علل النحو،456، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 3 / 1433، والفاكهي، شرح الحدود، 1124.

(3) ينظر الأنباري، الإنصاف، 391.

لـذا يُسَمَّى هـذا البـاب بـ «بـاب مـا لا ينصـرف « عنـد البصريين،[1] ويطلـق عليـه الكوفيـون «بـاب مـا لا يَجْـري» [2]، لأنّ صـرفَ الاسـم يعنـي إجـراؤه علـى مـا لـه فـي الأصـل مـن دخـول التنويـن والعلامـات الإعرابيـة الثلاثـة عليـه .[3] ومذهـب معظـم النحـاة أنّ الصـرفَ هـو التنويـن والجـرُّ تابـعٌ لـه [4] ، وقيـل: الصـرفُ هو الجـرُّ والتنوينُ معًـا ،[5]فالتنويـنُ أُلْحِقَ بالاسـم للدلالة على خفتـه، ولـم يلحـق الفعل لثقله [6]، ولمّا أشـبه الاسـمُ الممنـوعُ من الصرف الفعلَ وزنًا ومعنًى جرى هـذا الاسـمُ مَجـرى الفعـل فـي ذلـك؛ فلـم يدخلـه تنويـنٌ، ولا جـرٌّ كالأفعـال،[7] وسُـمِّيَ الممنـوعُ مـن الصـرف بالمتمكـن غيـر الأمكـن عنـد النحاة لعدم دخـول الجرِّ والتنويـن عليه، ونقصـان التمكن فيه أنْ يدخـلَ عليـه مـا يثقلـه ممـا هـو فرعٌ فيـه على غير أصلـه[8]، ولعلَّ هذا مـا دفعَ بعـضَ العلماءِ إلى القـول: بـأنَّ الممنـوعَ مـن الصـرف أقـربُ إلـى البنـاء منه إلـى الإعراب في حالـة الجرّ لمـا فيه من الخفـة[9]، فـي حيـن رفـض أبـو علـي الفارسـي القـولَ ببنـاءِ الاسـم الممنـوع مـن الصرفِ فـي حالةِ الجـرّ مؤكـدًا أنّ الفتحـة هنـا حركـة إعـراب لا حركـة بنـاء، معلـلاً ذلـك: بـأنّ البنـاء لا يحصـل فـي شـيءٍ مـن الأسـماء إلّا عند مشـابهتها للحـروف[10].

(1) ينظر سيبويه، الكتاب 3 / 193، وابن السراج، الأصول، 2 / 79، والزجاج، ما ينصرف، 3، وابن هشام، شرح اللمحة البدرية، 2 / 351، والقوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، 166.

(2) نسب ابن يعيش هذا المصطلح إلى البغداديين ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 57، ونسبه السهيلي إلى سيبويه ينظر: السهيلي، الأمالي، 29 والصحيح ما أثبت في المتن، ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2 / 19 - 20، 175، والسيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 65، والقوزي، عوض، المصطلح النحوي، 166، وكلام محقق شرح اللمحة البدرية، ينظر ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، الهامش، 2 / 352، والخثران، عبد الله، مصطلحات النحو الكوفي،98، وكلام محقق أمالي السهيلي، الهامش، ص 29، والشايب، فوزي، منع الصرف بين الاستعمال والتعقيد النحوي، 698.

(3) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 57.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، 1 / 22 - 23، والمبرد، المقتضب، 1 / 197، ابن مالك، الألفية، 43، شرح التسهيل، 1 / 18، شرح الكافية الشافية، 2 / 1421، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 57، والعكبري، مسائل خلافية 77، واللباب، 1 / 520،500.

(5) ينظر العكبري، مسائل خلافية، 77، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 58، وابن هشام، شرح اللمحة البدرية، 2 / 353، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 316،

(6) ينظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، 97، والأنباري، أسرار العربية، 36، ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 57.، والأشموني، شرح الألفية، 1 / 41،

(7) ينظر المبرد، المقتضب، 3 / 309، وابن جني، اللمع، 104، والجرجاني، المقتصد، 1 / 114، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 57

(8) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 454، والفارسي، العسكريات ،147، والزمخشري، المفصل، 16،

(9) ينظر الزجاج، ما ينصرف 2، والمبرد، المقتضب، 3 / 309، والرضي، شرح الكافية، 1 / 106

(10) ينظر الفارسي، العسكريات،152

وقد لاحظ النحاة كلام العرب والنظر فيه خصائصَ معينة يختصُّ بها الاسم الممنوع من الصرف عن غيره من الأسماء المعربة، منها أنّ هذا الاسم لا بدَّ له من أسباب جعلته يكون على هذا الشكل؛ لذا حاول العلماء تلمُّس هذه العلل بناءً على ما وجدوه في كلام العرب، وهي في حقيقة الأمر مجرد تصورات تعليلية وافتراضات عقلية لتلك الظواهر.

وقد قرَّر جمهور العلماء أنَّه ما اجتمعت في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة تقوم مقام علتين[1]، يمنع من الصرف لأنّه أشبه الفعل من وجهين ويسري عليه ثقل الفعل[2]، فمدار التحكم عندهم في صرف الاسم ومنعه يقوم على مبدأ الخفة والثقل، فما شابه الفعل حُرِمَ التنوين والجرّ وما لم يشابهه كان خفيفًا منصرفًا[3].

وأما تحديدهم لهذه العلل التسع فراجعٌ إلى التقصي والاستقراء الذي اتبعه النحاة الأوائل من أجل سبر الأشياء التي يصير بها الاسم فرعًا؛ فوجدوها تتمثل في تسع علٍ[4]، وبرَّروا اختيارهم لهذه العلل دون غيرها بقولهم: إنّ الجمعَ فرعٌ عن الواحد؛ لأنّ الجمعَ مركبٌ والواحدُ أصلٌ له[5] والتأنيثُ فرعٌ على التذكير؛ لأنّ الأصلَ في الأشياء التذكيرُ، والعدلُ فرعٌ على إبقاءِ الاسم على حاله، والتعريفُ فرعُ التنكير لكونه داخلًا عليه، والعجمةُ دخيلةٌ في كلام العرب[6]، ووزن الفعل في الاسم فرعُ وزنِ الاسم، إذا كان مُخْتَصًّا بالفعل أو أوله زيادة كزيادة الفعل، لأنّ أصلَ كلِّ نوعٍ ألَّا يكون فيه الوزنُ المختصُّ بنوع غيره، والتركيبُ فرعُ الإفراد، والألفُ والنون فرعُ ماً زِيْد عليه، والصفةُ تابعةٌ للموصوف، ومن أجله دخلت، فهي فرعٌ على الموصوف، وفيها معنى الفعل، وما أشبه الفرعَ فحكمُه حكمُ الفرع[7].

---

(1) ينظر الفارسي، الإيضاح العضدي، 294، والزمخشري، المفصل، 16، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 59، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل،1 / 87، والعكبري، اللباب، 1 / 501، والفاكهي، شرح الحدود، 124، وابن عقيل، شرح الألفية، 3 / 145،

(2) ينظر المبرد، المقتضب، 3 / 309، والفارسي، المسائل المنثورة، 288، والأنباري، أسرار العربية، 308، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 58وابن الخشاب، المرتجل، 71،

(3) ينظر: الخضري، الحاشية،2 / 97، السامرائي، فاضل، معاني النحو، 3 / 284،281، وسفر، عبد العزيز، الممنوع من الصرف، 15 - 16.

(4) ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، 2 / 65، والشايب، فوزي، منع الصرف، 715،

(5) ينظر الأنباري، أسرار العربية، 307 - 308، والسيرافي، شرح السيرافي 3 / 455، وابن الحاجب، الإيضاح، 1 / 88، وابن الوراق، علل النحو 457، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 59، والرضي، شرح الكافية، 1 / 106

(6) ينظر الأنباري، أسرار العربية، 307 - 308، وابن الوراق، علل النحو 457، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 1 / 59، والعكبري اللباب، 1 / 505.

(7) ينظر الأنباري، أسرار العربية، 308، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 455، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 59، والرضي، شرح الكافية، 1 / 106، وابن الحاجب، الإيضاح، 1 / 88 وابن الوراق، علل النحو 457.

وقد اشترط النحويون في الممنوع من الصرف لعلّتين أن تكون إحداهما معنوية والأخرى لفظية، كي لا يجتمع في الاسم علّتان لفظيتان، كما لا يمكن أن تجتمع فيه علتان معنويتان (العلمية والوصفية) لكونهما لا يجتمعان في الاسم أصلًا[1].

وحكمة منع الاسم من الصرف عند النحاة أنّ الاسمَ يمنع من الصرف لشبهه بالفعل، عند اجتماع علتين فرعيتين من العلل المذكورة، إذ قال ابن يعيش: ((وإنَّما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه))[2] كما أنَّ العلَّة الواحدةَ لا أثرَ لها عندهم؛ لأنَّ الأصل في الاسم الأصالة في الإعراب لكونه متمكنًا[3] فإذا وُجِدَتْ فيه علَّة فرعيةٌ فإنّ الأصالة تعارضها ولا تقوى العلة الواحدة على إخراج الاسم من أصالته، فإذا انضم إلى العلِّة الأولى علَّة ثانيةٌ قَوِيَ جانبُ الشبه[4]، فالعلَّةُ الواحدةُ لا تمنعُ الاسمَ من الصرف لعدمِ شبهِهِ الفعل من جهة الثقل؛ لأنّ في الاسم خفةً قويةً فلا يزيلها إلَّا علتان فصاعدًا.[5]

إلَّا أنّ هذا التعليل والتصور الذي بناه العلماء لم يسلم من النقد والاعتراض، فقد تعرضت فكرة المنع من الصرف إلى كثيرٍ من الانتقاد والرفض لدى بعض العلماء قديمًا وحديثًا، فقد عدّ الرضي وغيره من العلماء أنّ سببَ منعِ صرفِ بعض الأسماء في العربية ضعيفٌ لا يُعْتَدُّ به؛ لكون المشابهة بينه وبين الفعل غير ظاهرة [6]، وعلّل ذلك بأنّ الاسم احتاج في منعه من الصرف إلى أن يكون فرعًا من جهتين: ((ولم يقتنع بكونه فرعًا من جهة واحدة؛ لأنّ المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها فيه، إلى تكلف ... وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ... فلم تكف واحدة منها إلّا إذا قامت مقام اثنتين)).[7] ووصف السهيلي تعليلات النحاة في باب الممنوع من الصرف بالتناقض والفساد وعدم الفائدة ورأى أنَّهم((لو قصروه على السماع ، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانْتُفِع بنقلهم، ولم يكثر الحَشْو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم))[8].

(1) ينظر: الأشموني، شرح الألفية، 3 / 539

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 59.

(3) الجرجاني، المقتصد، 2 / 973، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 115.

(4) ينظر ابن الوراق، علل النحو، 457.

(5) ينظر الزجاج، ما ينصرف، 3، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 456

(6) ينظر الرضي، شرح الكافية 1 / 104، وينظر: الجواري، أحمد، نحو التيسير، 116، والشايب، فوزي، منع الصرف، 737

(7) الرضي، شرح الكافية، 1 / 104

(8) السهيلي، الأمالي، 19

كما انتقد الرضي والسهيلي منهج العلماء في اختيار تلك العلل وتقديم بعضها على بعض والاضطراب فيها مما جعل القاعدة لا تتسم بالاطراد والانعكاس فيها؛ إذ علّل الرضي ذلك بقوله: ((لأنّ حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة، بخلاف حكم المعرب ... فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب))[1]، وفي هذا إشارة إلى أنّ هناك تفاوتًا واضحًا بين علة الإعراب، وعلة منع الصرف، من حيث القوة في الاطراد، فالأولى تمتاز بالقوة والاطراد، والثانية ضعيفةٌ غيرُ مُطّردة [2]، وساق كلٌّ منهما بعض الأمثلة التي تؤكد صحة ما ذهبا إليه من عدم الاطراد فيها نحو عدم منعهم اسم الفاعل والمفعول من الصرف مع كونها أقرب في الشبه للفعل لفظًا ومعنًى ورتبةً، وكذلك كلمة «أبي قابوس» فهي عندهم ممنوعة من الصرف مع أنّها ليس فيها إلّا علةٌ واحدةٌ وهي التعريف [3]؛ لذا أخذا على النحاة اقتصارهم على بعض الفروع دون بعض؛ فقال السهيلي: ((وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعًا، ولم يجعلوا التصغير فرعًا للتكبير، ولا المعتل من الأسماء فرعًا للصحيح، ولا المزيد فيه فرعًا لما لا زوائد فيه، إلّا الألف والنون خاصة، فكيف صارت تلك الأشياء فروعًا لأصول، ولم يجعلوا هذه التي ذكرنا فروعًا لأصول؛ فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم))[4]، وقال الرضي أيضًا: ((وهنا فروع أُخَر لم يعتبروها، ككون الاسم مصغرًا، أو منسوبًا، أو شاذًا، وغير ذلك مما لا يحصى، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة))[5].

وقد أَلْمَح ابنُ هشام إلى مثل ذلك بقوله: ((ليس كلُّ ما فيه علّتان فرعيتان مطلقًا ممتنع صرفه ألا ترى أنّ نحو: «قائمة»، فيه: الصفة والتأنيث، وهما فرعان على الجمود والتذكير؟ إلّا أنّ الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلّا مع العلمية؛ لأنّه لا يكون لازمًا إلّا معها))[6].

أما المحدثون فلم يكن الأمر عندهم بأحسن حالٍ مما ذكره السهيلي وغيره؛ فقد وصف إبراهيم مصطفى وغيره تعليلات النحاة للمنع من الصرف بأنَّها مضطربة وضعيفة المسلك [7]، واستدل إبراهيم مصطفى على صحة كلامه ببعض الأمثلة التي لا تنطبق عليها عللهم المذكورة

(1) الرضي، شرح الكافية، 1 / 101، وينظر كلامه في الشايب، فوزي، منع الصرف، 736

(2) ينظر: الشايب، فوزي، منع الصرف، 736

(3) ينظر: الرضي، شرح الكافية، 1 / 106، والسهيلي، الأمالي، 20 - 21، والشايب، فوزي، منع الصرف، 716

(4) السهيلي، الأمالي، 23

(5) الرضي، شرح الكافية، 1 / 106

(6) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية 1 / 285 -286.

(7) ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو 169، والشايب، فوزي، منع الصرف 735 - 736، 742 - 744، وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 81.

كمنعهم صرف لفظة «سَحَر» وأَمْس» وغيرهما [1]، كما نَقَضَ إبراهيم مصطفى وغيره هذا الشبه بين الاسم والفعل بحجة أنّ المشتقات -كاسم الفاعل والمفعول- أكثر شبهًا للفعل من الاسم العادي، ولو صح كلامهم لكانت هذه الأسماء أولى بالمنع مما قرروه، لكونهما يسايران الفعل في هيئته ومعناه[2]، ولعلّ ما يدعم من ينادي بذلك ما رُوِيَ عن الكوفيين أنّهم يسمون المشتق فعلًا[3]. وقد تبنى أميل يعقوب ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، رافضًا محاولة بعض الباحثين المحدثين تسويغ علل النحاة في منع الكلمات من الصرف لمشابهتها الفعل[4]، معللًا ذلك بأنّ العربيَّ في صحرائه لم يفكر بواحدة منها عندما تَكَلَّمَ صارفًا كلماتٍ ومانعًا أخرى من الصرف، مستبعدًا ما ذهب إليه النحاة القدامى، لما فيه من تعليل فلسفي ومنطقي قائم على الغوص والتَوغَل في التعليلات الفلسفية التي لا فائدة منها[5].

ووصف أحمد الجواري تعليلَ النحاة للممنوع من الصرف بالأمر الذي لا يخلو من التعقيد والإيغال والتكلف المصنوع، وأمّا علة مشابهة هذا الاسم للفعل التي ذكرها النحاة فلا يكاد المتأمل والدارس أن يلحظها إلّا بعسرٍ ومشقةٍ.[6] ورأى أنّ العلّة التي يجب القول بها في مشابهة الاسم للفعل هي وجودُ شيءٍ من الثقل فيه، وهذا الثقل نابع -عنده- إمّا من كثرة حروف هذا الاسم ووجود الزيادة فيه، وإمَّا بكونه يتصرف تصرفًا قريبًا وشبيهًا بتصرف الأفعال كالتذكير والتأنيث، أو التعريف والإضافة، لا من حيث معناه ولا من حيث الفرعية المبهمة التي قال بها النحاة القدامى [7]. إلّا أنّ بعض المحدثين لم يرضَ بما قاله فقد ردَّ عليه فوزي الشايب بأنّ هذا الكلام: ((مبني في الحقيقة على سوء فهم مقصد النحاة بشبه الاسم للفعل، هذا الشبه الذي لا علاقة له باللفظ والمعنى والاستعمال؛ وإنّما هو في التقائهما في كون كلٍّ واحدٍ منهما فرعًا

(1) ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو 169، وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 81.

(2) ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، 167، والجواري، نحو التيسير، 117، وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 81.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 1 / 165،33، 185، ومصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، 167، ومحمد عرفة، في النحو والنحاة، 215، ويعقوب، أميل، الممنوع من الصرف، 45، والقوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره، 185.

(4) ينظر كلام يعقوب، أميل، الممنوع من الصرف، 45 - 46، وينظر كلام محمد عرفة في النحو والنحاة،215 - 217.

(5) ينظر يعقوب، أميل، الممنوع من الصرف، 45 - 46، 131.

(6) ينظر الجواري، نحو التيسير، 115 - 116، والجهاوي، عوض، ظاهرة التنوين في اللغة العربية،142، 145، وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 82.

(7) ينظر: الجواري، نحو التيسير، 120 - 121، وينظر فؤاد، محمد، ظاهرة التنكير والتعريف، 80.

من جهتين))[1] .

ومن صور اضطراب المنهج عندهم اختلافهم فيما بينهم في هذه العلل من حيث العدد والنوع فهي عند الجمهور تسع علل[2]، ومنهم من جعلها إحدى عشرة علة[3]، ومنهم من قال إنّها عشر علل[4]، ومنهم من ذهب إلى أنّها ثمانية[5]. وأشار إلى ذلك الجرجاني بقوله: ((فالأسباب على الحقيقة ثمانية، وإنّما جعلوها تسعةً رغبةً في التقريب، وذلك مذهب مستقيم))[6].

وعليه فإنّ العلماءَ قديمًا وحديثًا اختلفوا في الممنوع من الصرف وعلله، فنرى بعضهم تمسَّك بما قاله القدامى ودافع عن فكرتهم، ومنهم من أحالها إلى السماع وبعضهم الآخر أحالها إلى المتلكم نفسه، ومنهم من رجّح اعتبارخاصية هذه الأسماء ظاهرةً لغويةً قديمةً، وآخرون أحالوها إلى طبيعة اللغة والنطق العربي لها [7].

المبحث الأول: الممنوع من الصرف للعلمية وموازنة الفعل:

يقصد العلماء بهذه العلة أنّ العلمَ إذا نُقِلَ عن أحد أوزان الفعل مُنِعَ من الصرف، لوجود علتين: «العلمية ووزن الفعل» التي هي فرع على وزن الاسم، إذ يرى النحاة أنّ البناء للاسم إذا كان مختصًا بالفعل أو يغلب عليه الفعل، أو يكون الفعل أولى به يمنع من الصرف[8]. وما يتحكم في خصوصية وزن معين بالاسم أو الفعل أو اشتراك الاسم والفعل في وزن واحد هو

(1) الشايب، فوزي، منع الصرف، 710.

(2) ينظر: ابن السراج، الأصول، 2 / 80، وابن الوراق، علل النحو 456، والزمخشري، المفصل، والأنباري، أسرار العربية، 307، والجرجاني، المقتصد، 2 / 963، وابن الحاجب، الإيضاح، 1 / 85، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 59، والرضي، شرح الكافية، 1 / 100، وابن عصفور، شرح الجمل، 2 / 205.

(3) ينظر كلام المحقق الإنصاف، الأنباري، الإنصاف، الهامش 391.

(4) ينظر السيرافي، شرح كتاب سيبويه،3 / 456، وابن هشام، شرح اللمحة البدرية2 / 352، السيوطي، الهمع، 1 / 78، كلام المحقق الإنصاف، الأنباري، الإنصاف، الهامش 391، ابن عصفور، شرح الجمل، 1 / 440، والرضي، شرح الكافية، 1 / 150.

(5) ينظر: الجرجاني، المقتصد، 2 / 965، والزبيدي، ائتلاف النصرة، 101، والرضي، شرح الكافية، 1 / 157.

(6) الجرجاني، المقتصد، 2 / 965.

(7) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، 4 / 222، ويعقوب، أميل، الممنوع من الصرف، 47،45، 51، وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف12، 82،77، 89، والجهاوي، عوض، ظاهرة التنوين،142، 154 والحجوج، صباح، الممنوع من الصرف، 59.

(8) ينظر: الزجاج، ما ينصرف، 3، و5، والزمخشري، المفصل، 16، وابن يعيش، شرح المفصل 1 / 60، والارتشاف، 2 / 857، وابن الخشاب، المرتجل، 89، والسلسيلي، شفاء العليل 2 / 896، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 126، وشرح شذور الذهب، 237، وابن عقيل، شرح الألفية، 3 / 150، والمساعد، 3 / 12 - 14.

لمح الأصل؛ فإنْ لُمِحَ أنّ أصلَ الاسم هو الفعل، يُحْرَم هذا الاسم من التنوين، وقد لاحظ العلماء أنّ هذا الأصل يكون إما بحرف من حروف الزيادة الخاصة بالفعل، أو بوزن الفعل وصيغته[1]، فالعلم عندئذٍ يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإذا نُكِّرَ فيصرف عند جمهور النحاة لأنَّه لم يبقَ منه إلّا وزن الفعل[2]. وجملة الأمر أنّ وزن الفعل الذي يمنع من الصرف على ثلاثة أضرب، يمكن بيانها على النحو الآتي:

أولًا- ضربٌ يَخُصُّ الفعلَ ولا يوجد في الاسم:

ومن أمثلة هذا النوع: «ضُرِّبَ» و»ضُوْرِبَ» فهذان البناءان يَخُصَّان الأفعال؛ لأنَّه بناءُ ما لم يُسَمَّ فاعله فلا يكون في الاسم، وكلُّ ما سُمِّيَ من الأفعال على هذه الأوزان دون مرفوعها تمنع من الصرف فإذا سَمَّيْتَ رجلًا بـ :» ضُرِّب» أو «ضُوْرِب» لم ينصرف ذلك للتعريف ووزن الفعل، ولو خُفِّفَ هذا الاسم فقلتَ: ضُرْب «بتسكين عين الكلمة؛ على نحو»كَتْف» فيصرف على مذهب سيبويه [3]، ومن تبعه [4]، وذلك لزوال لفظ البناء في مثل هذا الوزن.[5] في حين ذهب المازني[6] والمبرد[7] وابن السراج [8] والسيرافي ومن وافقهم إلى منعه من الصرف[9]، لأنّ التخفيف إذا كان قبل النقل والتسمية انصرف بالاتفاق، للزوم الإسكان له ومصيره إلى زنة الاسم، نحو: «قُفْل» و»بُرْد» وإن كان بعد النقل والتسمية لم ينصرف إذ

(1) ينظر سيبويه، الكتاب، 3 / 197.، ابن جني، اللمع، 104، وابن يعيش، شرح المفصل ،1 / 60والأزهري، شرح التصريح 2 / 335

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 194، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 458، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 135.

(3) ينظر: رأي سيبويه في: سيبويه، الكتاب، 3 / 227، والزجاج، ما ينصرف، 42 وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 60.

(4) ينظر: الزجاج، ما ينصرف، 42والفارسي، الإيضاح العضدي، 295، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 60، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 862والعكبري، اللباب، 1 / 506.

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 60، والسيوطي، الهمع، 1 / 99، والأزهري، شرح التصريح 2 / 337.

(6) ينظر: رأي المازني في: السلسيلي، شفاء العليل 2 / 896، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 862، والسيوطي، الهمع، 1 / 99 والأشموني، شرح الألفية، 2 / 533، وابن عقيل، المساعد، 3 / 13، والأزهري، شرح التصريح 2 / 337.

(7) ينظر: رأي المبرد في المبرد، المقتضب 3 / 324.

(8) ينظر: رأي ابن السراج في: ابن السراج، الأصول، 2 / 94.

(9) ينظر: رأي السيرافي في: السلسيلي، شفاء العليل 2 / 896، والأزهري، شرح التصريح 2 / 337، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 126، والسيوطي، الهمع، 1 / 99، والأشموني، شرح الألفية، 2 / 533.

الإسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل[1].

وإذا سَمَّيْتَ رجلًا باسم ليسَ له نظيرٌ في أبنية الأسماء يمنع من الصرف على نحو قولك: «نَرْجِس» لأنّ وزنَها يختصُّ بالفعل دون الأسماء، فليس في الأسماء شيءٌ على مثال: «فَعْلِل»[2].

أما قولهم»دُئِل» فيحتمل فيه أمران: أحدهما: أنّه جاء في المعارف، والمعارف لا يعوّل عليها في الأبنية، لأنّه يجوز أنْ يُسَمَّى الرجلُ بما لا نظيرَ له في الكلام، والثاني: أن يكونَ منقولًا من الفعل: دَأَلَ يَدْأَلُ،[3] وهو مشي فيه بغي ونشاط كأنّه قِيْل: دُئِلَ في هذا المكان[4].

وإذا سَمَّيْتَ شيئًا بمثل: «بِيْع وقِيْل» فهو مصروف؛ لأنّ هذا إعلالٌ لازمٌ لرفض أصله، وهو عدم استعماله، فصار كأنَّه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه[5]؛ ولأنّ هذا الوزن يكثر استعماله في باب الأسماء، نحو قولك: «فِيْل ودِيْك وريْم وعِيْد»، ولم ينقل إلى أصله الذي هو فعل فأصبح كأنّه أصلٌ في وضعه[6]. وإذا جاء بناءُ الثلاثي الصحيح مضعفَ العين نحو: «ضَرَّبَ» و»كَسَّرَ» وسَمَّيْتَ بشيءٍ من ذلك؛ فهو ممنوع من الصرف للتعريف ووزن الفعل، وتصرفه في النكرة لزوال أحد السببين وهو التعريف، لكونه بناءً خاصًا بالفعل لا حظ للأسماء فيه[7].

(1) ينظر: المبرد، المقتضب، 3 / 324، وابن يعيش، شرح المفصل،1 / 60، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 126، وسفر، عبد العزيز، الممنوع من الصرف، 365.

(2) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 2 / 81، والمبرد، المقتضب، 3 / 318.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 30، والعكبري، اللباب، 1 / 506، وابن هشام، أوضح المسالك،4 / 126.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دأل) 11 / 233، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 30، وابن عقيل، المساعد، 3 / 12

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 60، وابن عصفور، المقرب،1 / 280، والأشموني، شرح الألفية، 2 / 532.

(6) ينظر: المبرد، المقتضب، 3 / 324،314، والعكبري، اللباب، 1 / 507، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 126، وابن عصفور، المقرب،1 / 280، والأشموني، شرح الألفية، 2 / 532.

(7) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ،1 / 60، والعكبري، اللباب، 1 / 506، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 335.

ثانيًا- ضربٌ يكونُ في الأفعالِ والأسماءِ، ولكنَّه في الأفعال أغلب:

وهذا النوع يوجد في الأسماء والأفعال إلَّا أنّه في الأفعال أكثرُ وأوفرُ، نحو صيغة «أَفْعَل» ومنه: «أَفْكَل «و» أَيْدَع» و» أَكْلَب» وصيغة «إفْعِل» نحو :»إِصْبِع» و»إِثْمِد» وصيغة «يَفْعَل: ومنه: «يَرْمَع» و»يَعْمَل»،[1]وهذه كلُّها في الأسماء وإنْ كانت صالحة العدة، فهي في الأفعال أعم وأغلب[2]؛ لأنّ في أولها هذه الزوائد وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة فإذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل[3]، إذ علل ابن يعيش ذلك بقوله: ((لأنّه لمَّا غَلُبَ في الفعلِ كان البناءُ له والأسماءُ دخيلةٌ عليه))[4]، والفعل بطبيعة حاله لا يُنَوَّن فحُمِلَ ما جاء على شاكلته من حيث الوزن عليه[5]. وإذا نُكِّرَ صُرِفَ لأنّه لم يبقَ منه إلَّا وزنُ الفعل، لأنَّ العلم في حالة تنكيره ابتعدَ عن شبهه الفعل معنًى [6].

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 193، 197، 203، والمبرد، المقتضب، 3 / 315،309، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 454. 458، 361، والعكبري، اللباب، 1 / 506، وابن الخشاب، المرتجل، 89، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 336.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 61، وابن هشام، شرح شذور الذهب، 237، وابن الخشاب، المرتجل، 89.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 194، 197، والزجاج، ما ينصرف، 13، 15، والمبرد، المقتضب،3 / 309 ،315، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 61، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 861.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 61، وينظر التعليل في ابن هشام، أوضح المسالك 4 / 126، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 336، وابن عقيل، شرح الألفية،3 / 150.

(5) ينظر: محمد عرفة، النحو والنحاة 228 - 229.

(6) ينظر سيبويه، الكتاب، 3 / 194، والزجاج، ما ينصرف، 13، 15، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 458، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 135، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 336، وعرفة، محمد، النحو والنحاة، 232 - 233.

ثالثًا- ضربٌ يكون في كليهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر:

يكثرُ مجيءُ هذا الوزن في الأفعال والأسماء معًا كـ «فَعَل» نحو: «طَلَل» و»جَمَل» و»حَمَل» وما جاء عليه، وكذلك الحال يكثر في نحو: «دَخَل»، و»خَرَجَ» و»أَكَلَ»، فلا يمنع من الصرف عند جمهور العلماء مثل هذا الوزن في النكرة ولا المعرفة [1]، في حين ذهب عيسى بن عمر الثقفي إلى منع صرف كل اسم على وزن الفعل إذا سُمِّيَ به سواء كان ذلك البناء مما يغلب وجوده في الأفعال أو لا يغلب[2]، وذلك للعلمية والنقل[3]، واحتج على هذا بقول الشاعر [4]:

أَنَا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَع العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

على رواية «جلا» من غير تنوين، لكونه فعلًا سُمِّيَ به أبوه، وقد ردَّه كثيرٌ من العلماء لاحتمال أنْ يكونَ سُمِّيَ بالفعل، وفيه ضمير فاعل، وعلى هذا فيكون جملة، والجمل تُحْكَى إذا سُمِّيَ بها، نحو: «بَرَقَ نَحْره» و»شَابَ قَرْناها»[5]. فهو عندئذٍ من باب الحكايات، ولا حجةَ فيه.[6] أو أنْ يكون جملةً غيرَ مُسَمًّى بها، في موضع صفة لموصوف محذوف، تقديره: أنا ابنُ رجلٍ جلا، وعليه فلا حجةَ -أيضًا- في كلامه[7]. وقد ردّ الأزهري هذين الوجهين بقوله: ((أمّا الأول: فلأنّ الأصل عدم استتار الضمير، وأمّا الثاني: فلأنَّه لا يحذف الموصوف بالجملة إلّا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أو في))[8].

---

(1) ينظر رأي الجمهور في سيبويه، الكتاب، 3 / 206، والزجاج، ما ينصرف، 20، وابن السراج، الأصول 2 /80 والمبرد، المقتضب، 3 / 314، وابن جني، اللمع، 105.

(2) ينظر: رأي عيسى بن عمر في سيبويه، الكتاب، 3 / 206، والزجاج، ما ينصرف، 20، وابن السراج، الأصول، 2 / 80، والمبرد، المقتضب، 3 / 314، وابن جني، اللمع، 105، والبغدادي، خزانة الأدب، 1 / 255.

(3) ينظر ابن عصفور، شرح الجمل، 2 / 206.

(4) البيت لسحيم بن وثيل: ينظر: الزجاج، ما ينصرف، 20، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 61، و3 / 62، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 906، والشنتمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب، 452، وابن هشام، أوضح المسالك،4 / 127، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 338

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 207، والزجاج، ما ينصرف، 20والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 470، وابن الوراق، علل النحو، 467.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 207، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 906، والشنتمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب، 542، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 128، والأشموني، شرح الألفية، 2 / 531، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 338.

(7) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 61، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 128، والأزهري، شرح التصريح، 2 / 338.

(8) الأزهري، خالد، شرح التصريح، 2 / 339.

وعلّل ابنُ الوراق ذلك بقولهم: ((واعْلَمْ إنَّكَ إذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِفْعلٍ لا نَظيرَ لهُ في الأسماءِ لَمْ يَنْصَرِفْ، نحو: دُحْرِجَ، وضُرِبَ، إذا لم تُسَمِّ فاعله، فإنْ سَمَّيْتَه بفعلٍ على لفظِ ما سُمِّيَ فاعلُه، ولهُ نظيرٌ في الأسماءِ انصرفْ، وإنَّما وجَبَ ذلك لأنَّ أصْلَ الأسماءِ الصرفُ، وإنّما تثقلُ الأسماءُ إذا كانتْ على وزنٍ يُخْتَصُّ بالفعلِ، فتثقلُ لثقلِ الفعلِ؛ فإذا كانَ المثلُ مشتركًا للاسم والفعل، كان حَمْلُ الاسمِ على أصلِهِ أولى من نقلِهِ عنه، إذ لم يَغْلُبْ عليه ما يُوْجِبُ الثقلَ))[1].

وذهب بعض الباحثين إلى أنّ العلةَ في منع هذا الاسم «جَلا» من الصرف هي علَّةٌ صوتيةٌ أولى مما ذكره العلماء من شبه الفعل من حيث الوزن، وذلك لانتهائها بألف وعند اجتماع الألف والتنوين تختفي الألف نطقًا لقوة صوت التنوين مما يؤدي إلى الوقوع في اللبس من حيث الدلالة، فـ»جَلا» يعني: واضح الأمر، ولم يُسَمَّ صاحبه به إلّا لوضوح أمره، أما «جلن» فهو غامض الدلالة حتى بالعودة إلى المعاجم[2].

- ومما اختلف فيه العلماء فيما بينهم قولهم في «يُعْفَر وأَلْبُب «فذهب الأخفش إلى أنّ «يُعْفَر» ممنوعٌ من الصرف لكون الضمة عارضة [3]، في حين ذهب سيبويه وغيره من النحاة إلى الصرف، وذلك لذهاب وزن الفعل بالضمة، ولو فتحت الياء عندهم لكان ممنوعًا بالاتفاق لعلتين: «وزن الفعل والعلمية»[4]، وأمّا «أَلْبُب» فذهب الأخفش إلى أنّه مصروف لبعده عن الفعل بالفكِّ[5]، ورجّح سيبويه وغيره المنع للعلمية ووزن الفعل، وعلّل ذلك بأنّ الفك فيه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح استحوذ[6].

وعلى الرغم مما وضعه العلماء القدامى من ضوابط وقواعد تتحكم بهذا النوع من العلّة كي تطّردَ القاعدة عندهم، إلّا أنّها لم تسلم من النقد والاعتراض -قديمًا وحديثًا- ؛ فالسهيلي رأى أنّ الأمر أبسط بكثير مما ذكره النحاة فتنوين الأعلام -عنده- مردّه إلى النظر إليها قبل التسمية فإن كانت غيرَ منونةٍ مثل: «يزيد» و»يشكر» و»أحمد» وغيرها؛ فإنّها تبقى على حالها بعد التسمية بها والنقل إلى العلمية فلم يدخلها التنوين، أما ما وجدوه من الأعلام منونًا

(1) ابن الوراق، علل النحو، 467، وينظر تعليل النحاة في: سيبويه 3 / 206، والمبرد، المقتضب 3 / 314، 324، والزجاج، ما ينصرف،20، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 470وابن عصفور، شرح الجمل ،2 / 206.

(2) ينظر: الحجوج، صباح، الممنوع من الصرف، 58.

(3) ينظر: رأي الأخفش في: الأندلسي، الارتشاف، 2 / 862، والسلسيلي، شفاء العليل، 897، وابن عقيل، المساعد، 3 / 13 والسيوطي، الهمع، 1 / 99.

(4) ينظر: رأي سيبويه في: سيبويه، الكتاب، 3 / 195، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 460.

(5) ينظر: رأي الأخفش في: الأندلسي، أبوحيان، الارتشاف، 2 / 862، والسلسيلي، شفاء العليل، 2 / 897 والأزهري، شرح التصريح، 2 / 337، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 126، وابن عقيل، المساعد، 3 / 13.

(6) ينظر: رأي سيبويه في: سيبويه، الكتاب، 3 / 195، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 460.

مثل: «أسدٍ» و»نمرٍ» و»سالم» و»غانم» فتركوه على ما كانت عليه من التنوين[1]. وإلى مثل هذا ذهب إبراهيم مصطفى فقد رفض الشروط التي وضعها النحاة لصرف الاسم أو منعه من الصرف[2]، مُرَجِّحًا مذهبَ عبد الله بن أبي إسحاق القائل بأنّ الاسم يمنع من الصرف إذا كان منقولًا عن الفعل وواضحًا فيه هذا النقل[3]. مبررًا ذلك بقوله: ((إنّ العلم إذا كان قد نقل عن الفعل، وكان ظاهرًا فيه هذا النقل، كان واضحًا أنّ أصله محروم من التنوين، فلا أصلَ يُلْمَحُ ويستأنس به حين تنوين العلم))[4].

ويرى إبراهيم السامرائي أنّ العللَ التي وضعها النحاة لم تكن دليلًا قاطعًا على كلِّ ما وجدوه من الكلام، بل تعكس لنا اضطرابًا واضحًا وجليًا نحو ما نجده في عدم منع العلم الأعجمي الثلاثي كـ «نُوْح» و»لُوْط «، والعلم المؤنث الساكن الوسط كـ «هنْد» و»دَعْد»[5]؛ لذا رأى أنّ التعليل المناسب لمنع الاسم من الصرف أو صرفه ترجع إلى صورة الكلمة والناحية الموسيقية فيها، فمتى توافرت في الكلمة الناحية الموسيقية في وزن الشعر وقافيته جاز دخول التنوين عليها، وهذه مسألة تتعلق -عنده- بالتعود والألفة[6]، مستدلًا على صحة كلامه بما جاء في كتب النحاة القدامى، ومنها إمكانية صرف غير المنصرف وتنوينه في الشعر للضرورة عند النحاة[7] ومن ذلك ما قاله ابن يعيش: ((فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات لأنّه ردٌّ إلى الأصل ولا خلاف في ذلك)).[8] ورأى بعض الباحثين المحدثين أنّ: ((الحكم بغالبيته في لغة العرب وروده في القرآن لا يعني بالضرورة تخطئة سواه، فقد ثَبُتَ أنّ من العرب من يصرف هذه الأسماء مطلقًا طلبًا للسهولة النطقية التي يوفرها صوت التنوين الأغن، مما جعل بعض القراء يوظفون ذلك في قراءاتهم)).[9] ولعل هذا الأمر يفسر لنا تسميتهم للنون الداخلة على القوافي المطلقة

(1) ينظر: السهيلي، الأمالي، 28.

(2) ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، 182.

(3) ينظر: رأي عبد الله بن أبي إسحاق في: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، 182، لم أعثر عليه فيما اطلعت عليه من مصادر.

(4) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، 182.

(5) ينظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، 132 - 133.

(6) ينظر: المصدر نفسه، 132.

(7) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2 / 475، والنحاس، إعراب القرآن، 1239وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 67، والرضي، شرح الكافية،1 / 106،101 والأندلسي، الارتشاف، 2 / 891.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل،1 / 67.

(9) فؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 89.

بتنوين الترنم؛ لأنّ الترنم عندهم يحصل بالنون نفسها لأنَّها حرف أغن[1] فالتنوين قصد به هنا زيادة الغنمة[2]. وهو ما صرح به أحمد كشك إذ أرجع مسألة منع الكلمة من الصرف أو صرفها إلى البنية الصوتية للكلمة نفسها إذ قال: ((فتنوين الممنوع من الصرف داخل جملة التركيب الشعري شبيه بتنوين الترنم الممثل لختام إيقاع البيت والشطر))[3] ويفهم من كلامه أنّ التنوين يأتي من باب الضرورة المستحسنة التي يتطلبها نسق الشعر وذوق الشاعر وأنّ الاحتياج إليه ليس من باب إتمام الوزن بل نتيجة للحاجة الماسة المتشكلة من طبيعة صوت النون لما فيه من الغنة والموسيقى المستحسنة [4].

ومما يدعم فكرة عدم وجود الأدلة القاطعة حول فكرة المنع من الصرف ما حكاه الكسائي وغيره من أنّ العرب تصرف جميع ما ينصرف[5]، إذ قال ابن جني: ((من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف؛ فيقول: ضربْتُ أحمدًا))[6]، ونقل الرضي عن الأخفش قوله: ((إنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا، أي: في الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنّهم كانوا يضطرون كثيرًا، لإقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أنْ صرفوه في الاختيار أيضًا))[7]وهذا فيه دليلٌ على ضعف أحكامهم وقصورها الشديد[8].

ولعلَّ ما يؤيد هذا الرأي ما قام به فوزي الشايب، فقد أورد شواهد كثيرة تدعم فكرة صرف الممنوع من الصرف في الشعر والنثر معلقًا على ذلك بأنّه إذا كان المسوغ عند النحاة جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر للضرورة التي يلجأ إليها الشاعر لإتمام القافية إقامة الوزن[9]، في ما حجتهم فيما وجدوه في النثر مصروفًا مع كونه في الأصل ممنوعًا من الصرف؟ إذ قال: ((إذا كان بإمكان النحاة ردّ ما يوجّه إلى قواعدهم وأحكامهم من طعون من خلال الشعر متسلحين بسلاح الضرورة الشعرية، فإنَّه ليس لديهم طاقة، ولا بهم قدرة ردّ تلك التي توجه إليهم من النثر، حيث لا ضرورة. وفي القرآن الكريم قدرٌ

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 9 / 33، والأزهري، شرح التصريح، 1 / 26، والسيوطي، الهمع 4 / 407.

(2) ينظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، 132.

(3) كشك، أحمد، اللغة والكلام، 53.

(4) ينظر: كشك، أحمد، اللغة والكلام، 53.

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 1239، والرضي، شرح الكافية، 1 / 106، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 891.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 2 / 475.

(7) الرضي، شرح الكافية، 1 / 106، وينظر: رأي الأخفش في: الأخفش، معاني القرآن، 1 / 106، 177، 284.

(8) ينظر: الشايب، فوزي، منع الصرف، 735 - 736

(9) ينظر: الشايب، فوزي، منع الصرف، 825 - 730.

صالحٌ من المفردات المصروفة، والمفروض أنّها ممنوعة من الصرف))[1] ومن ثم أردف كلامه هذا بعدد من الشواهد القرآنية والقراءات[2]. ولم يقف الأمر عنده إلى هذا الحد بل؛ حاول إثبات ضعف فكرة المنع من الصرف وعدم جديتها في النحو العربي لكونها بعيدة كلّ البعد عن الواقع للغوي للعربية، داعمًا كلامه بما جاء في كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، مرجحًا كون مسألة صرف الكلمة أو منعها مسألة الصوتية تتعلق بالتناسب والإيقاع الصوتي أو الموسيقي للكلمات بناءً على رغبة المتكلم وهذا هو الغالب في لغة العرب طلبًا للخفة والسهولة في كلامهم [3].

وتبعهم في ذلك بعض الباحثين المحدثين من أمثال: عباس حسن وأميل يعقوب إذ رفضا كلَّ علل الممنوع من الصرف جملةً وتفصيلًا؛ لأنّها ضَرْبٌ من الخيال والتَوَهُّم الذي لا أساس له في لغتهم مرجحين أنّ التعليلَ الحقَ في هذا كلّه القول: إنّ العربَ الفصحاءَ نطقَتْ ببعضِ الأسماءِ منونةً، وبغيرها من دون تنوين، فعلَتْ ذلك بفطرتها وطبيعتها، لا لسببٍ آخرَ كما تَوَهَّمَ كثيرٌ من النحاة القدامى، ولم يكن لديهم فلاسفة ومناطقة تفكرُ بما اخترعه النحاة من علل زائفة، وفلسفة سمجة، وقياسات واهية، منطق خيالي اللغة منه بريئة[4].

ولم يقف هذا الأمر عند هذا الحد بل؛ ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك، فقد عدّ برجشتراسر أنّ ظاهرة عدم صرف بعض الأسماء تعدُّ من غرائب اللغة العربية، واستدل على حداثة فكرة المنع من الصرف في العربية على إمكانية صرف مثل هذه الأسماء في الشعر العربي القديم بخلاف الحديث[5]، وقد فسّر أحمد كشك في كتابه «اللغة والكلام» معنى غرابة هذه الظاهرة فقال: ((إنّ غربة الكلمة يسلم إلى غربة قاعدتها، ويسلم إلى صعوبة تعلمها وذوقها؛ ولعلّ الممنوع من الصرف داخل في إطار هذه الغربة التي مؤداها الخروج عن نظام مفروض للعلامة؛ حيث الضمة دال المرفوع، والفتحة للمنصوب، والكسرة للمجرور))[6] ثم تابع كلامه مبينًا أنّ خروج مثل هذه الكلمات عما هو مألوف من القواعد المطردة في كلام العرب ناتج عن التداخل والتقارب بين قيمتي النصب والجر في

(1) الشايب، فوزي، منع الصرف، 730.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 730 - 733.

(3) الشايب، فوزي، منع الصرف، 743 - 744، وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف،82،12، 88 – 89.

(4) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الهامش، 1 / 34، ويعقوب، أميل، الممنوع من الصرف 47 وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 77.

(5) ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي، 118.

(6) كشك، أحمد، اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقريب، 55.

الممنوع من الصرف، ومرد ذلك عنده إلى غربة هذه الكلمات التي عوملت هذه المعاملة؛ لأنَّها كلمات فقدت التنوين دون مبرر تركيبي كأن تأتي مضافة أو محلاة بأل[1].

ولعلَّ كثرةَ الافتراضات التي طرحها العلماءُ القدامى في كتبهم كقولهم: ولو سَمَّيْتَ رجلًا بـ»ضارب» أو سَمّيْتَ رجلًا بـ «ضرّب» أو سميته بـ «مسلمين» إلى غيرها من الافتراضات هي الدافع وراء دعوة بعض الباحثين إلى إلغاء ما لا يلزم من هذه العلل؛ لأنّها مبنيةٌ على أمثلة مصطنعة وافتراضات عقلية وتصورات منطقية لا أساس لها بالواقع اللغوي، وبعيدةٌ كلَّ البعدِ عن طبيعة اللغة وطرق استعمالها [2].

ويُرَدُّ على السهيلي وغيره أنّ النحاة القدامى لاحظوا من خلال استقرائهم كلام العرب أنّ الاسم كلما اقترب من الفعل إمَّا بالوزن أو المعنى ابتعد عن الخفض الذي هو من أبرز علامات الأسماء، فلذلك حُرِمَ من التنوين والخفض لبعده عن الاسمية وقربه من الفعلية.

كما دافع بعض الباحثين المحدثين عن فكرة النحاة القدامى في منع الاسم من الصرف رافضين ما جاء به السهيلي وغيره من العلماء واصفين حكمهم على النحاة بكونه غير مقبولٍ ولا مستساغٍ مبررين ذلك بقولهم إنّه: ((قد تقرر أنّ التنوين علامة تمكن الاسم من الإعراب؛ لأنّ الأصلَ في الأسماء الإعراب، فإذا شابه الاسم الفعل - والأصل في الأفعال البناء على قول البصريين، وهو الأصح -فقد خرج عن أصله إلى مشابهة ما الأصل فيه البناء فأرادوا أنْ يفرقوا بين الاسم المعرب غير المشبه للفعل والاسم المعرب المشبه للفعل، فحذفوا من الأخير علامة التمكن وهي التنوين، دلالة على خروجه عن أصله، واختص التنوين بذلك لأنّه دليل التمكن))[3].

ومنهم من نظر إلى تعليل النحاة القدامى لمنع الاسم من الصرف نظرة موضوعية، مدافعًا عنهم؛ إذ قال إبراهيم أنيس: ((ليس من المعقول أنْ نزعمَ أنَّه كانَ كله من نسج خيالهم، وأنَّهم اخترعوه اختراعًا، أو ارتجلوا قواعده ارتجالًا دون أساسٍ اعتمدوا عليه، ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب))[4] بل رأى في عملهم هذا فائدة عظيمة عادت إلى اللغة إذ قال: ((على أنَّنا ندرك تمام الإدراك أنّ النحاة

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الهامش، 1 / 34، والهامش، 4 / 222، ويعقوب، أميل، الممنوع من الصرف 47 وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 83، والجهاوي، عوض، ظاهرة التنوين، 142، 154.

(3) زين العابدين، شعبان، العلة النحوية، 37، وينظر: تعليل سيبويه، الكتاب، 3 / 197،

(4) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، 216.

قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب، وقاسوا بعض أصوله، رغبةً منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة وكان لهم بهذا الفضل في نشأة ذلك النظام المحكم الذي حدثونا به في كتبهم، وفرضوه على كل العصور من بعده))[1].

وصفوة القول:

يبدو أنَّ معظمَ المحدثينَ رفضوا العللَ التي تَلَمَّسَها النحاة القدامى في منع مثل هذه الكلمات من الصرف بزعم أنّ كلَّ هذا من قبيل الافتراض الذي لا يؤيده السماع العربي والواجب علينا محاكاتهم في ذلك، ومعرفة هذا الاستعمال العربي والأخذ به بدلًا من تلمس العلل المعقدة له؛ لأنّنا هكذا سمعناها عن العرب[2]، وهو ما صرح به عباس حسن عندما ذكر أنّ إصرار بعض النحاة إلى الاطراد في القاعدة دفعَهم للجوء إلى التَكَلُّفِ المصنوعِ والتجاوزِ غيرِ المقبولِ على اللغةِ وطبيعتِها[3].

وعليه فالعلَّةُ الحقيقيةُ التي يجب أنْ تعللَ بها مثل هذه الكلمات عند كثير منهم هي السماع عن العرب[4]. لأنّها هي الفيصل في مسألة منع الاسم أو صرفه، وهو أولى من التوغل في مثل هذه التخريجات التي لا أساسَ لها في لغتهم أو اللجوء إلى التكلُّف المصنوع الذي لم يعرفه العربيُّ بطبيعته[5].

(1) المصدر نفسه 216، وينظر كلامه في المصدر نفسه، 261.

(2) ينظر الجهاوي، عوض، ظاهرة التنوين، 142، 154، وفؤاد، محمد، أثر ظاهرة التنكير والتعريف، 77، 82.

(3) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الهامش، 4 / 222.

(4) ينظر: المصدر نفسه، وللمزيد ينظر كلامه في الهوامش،4 / 256،253،225 - 257.

(5) ينظر المصدر نفسه، الهامش، 4 / 222، يعقوب، أميل، الممنوع من الصرف 47، والجهاوي، عوض، ظاهرة التنوين، 164.

المبحث الثاني: الممنوع من الصرف للوصفية ووزن للفعل:

يمنع الاسم من الصرف إذا وقع صفة على وزن الفعل؛ لأنَّ الصفة فرعٌ على الموصوف لكون الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدم على الصفة، والصفة مشتقة، كما أنّ الفعل مشتقٌ، فكان فرعًا كما أنَّ الفعل فرعٌ، فإذا انضم إليه سببٌ آخر منع من الصرف نحو «أَحْمر» و «أَصْفر» للوصفية ووزن الفعل[1].

وقد بيّن العلماء أنّ ما كان من «أَفْعَل» نعتًا فغيرُ منصرفٍ في المعرفة ولا في النكرة، وذلك: «أَحْمر» و»أَخْضَر» و»أَسْود». وعللوا امتناع هذا النوع من الصرف في النكرة؛ لأنّه أشبه الفعل من جهتين: وزن الفعل والوصفية [2]. أما إذا استعمل اسمًا فقد انصرف في النكرة لكونه أشبه الفعل من جهة واحدة [3]، وقد اختلف العلماء فيما بينهم في صيغة «أَفْعل» إذا سُمِّيَ به هل ينصرف أو يبقى ممنوعًا من الصرف ؟[4]، وقد فصَّل القول في هذا الأمر معظم العلماء إذ بيَّنوا: أنّ مذهبَ الجمهور في كلِّ ما سَمَّيْتَ به من الأفعال لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، نحو: «يَزِيْد»، و»يَضْرب»، ونحوه، لو كان اسمًا، أمّا «أَحْمر» وما كان مثله فإنَّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهي أسماء؛ ودليلهم على ذلك: أنّ «أَحْمر» وما نحوه أشبه الفعل وهو نكرة، فلمَّا سَمّيْتَ به كان على تلك الحال، ولمَّا نكَّرْته رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، والصفة أقرب إلى الفعل من الاسم؛ لذا كان الأولى به عدم الصرف[5]، في حين رجّح المبرد و السيرافي[6]، وزعم الأخفش وغيره أنّ الصفة إذا جاءت على وزن «أَفْعل» وسُمِّيَ بها رجلٌ لم تنصرف في المعرفة وانصرفت في النكرة؛ لأنَّه لمّا سُمِّيَ بها زال عنه الوصف، وإذا نُكِّرَ بَقِيَ وزنُ الفعل وحده، فوجب أن ينصرف[7]، إذ قال المبرد: ((ولا أراه

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 193، والزجاج، ما ينصرف، 24، والفارسي، الإيضاح العضدي، 295، والأنباري، أسرار العربية، 310، والمبرد، المقتضب، 3 / 311.

(2) ينظر: سيبويه، 3 / 193، 198والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 467، والأنباري، أسرار العربية، 310، والمبرد، المقتضب، 3 / 311.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 197، والأنباري، أسرار العربية 310، والمبرد، المقتضب، 3 / 312، والسيوطي، الهمع، 1 / 116.

(4) ينظر المسألة في: سيبويه،3 / 198،193، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 467، والأنباري، أسرار العربية، 310، والمبرد، المقتضب، 3 / 311.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 193، 198، والفارسي، الإيضاح العضدي،295، والمبرد، المقتضب،3 / 312، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 461، والزجاج، ما ينصرف، 12،7، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 70.

(6) ينظر المبرد، المقتضب، 3 / 312، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه،3 / 468،462.

(7) ينظر: رأي الأخفش في: الزجاج، ما ينصرف،7، والمبرد، 3 / 312، وسيبويه، الكتاب، كلام المحقق في الحاشية، 3 / 204، والجرجاني، المقتصد، 2 / 980، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه،3 / 468،462، وابن

يجوز في القياس غيره))[1]، والصحيح أنّه لا ينصرف لورود السماع الفصيح فيه من جهةٍ [2]، ولأنّه في المعرفة امتنع من الصرف لاجتماع علتين: التعريف ووزن الفعل، وإذا نُكِرَ رجع إلى الأصل، وهو الوصف فيجتمع فيه علتان، وهو وزن الفعل والوصف من جهة أخرى[3].

وبيَّن بعض النحاة القدامى أنّه لا بدّ من توفر شروط في هذا الوصف[4]، أحدهما: أن يكون الوصف للمؤنث منه، على وزن «فُعْلَى» نحو: «أَحْسن - حُسْنَى « أو على وزن «فعلاء» نحو «أَحْمَر - حَمْراء» والثاني: ألّا يكون مؤنثها فيه تاء التأنيث؛ لأنّ ما كان المؤنث منه بالتاء نحو «أَرْمَل - أَرْمَلة « فيجب صرفه على مذهب سيبويه وجمهور البصريين[5]. خلافًا للأخفش الذي رأى أنّ «أَرْمَل» غيرُ مصروفٍ لكونه نعتًا في الأصل يجري مجرى «أَحْمَر».[6] والثالث: أن تكون الوصفيةُ فيه أصليةً غيرَ طارئةٍ أو عارضةٍ، فإذا كانت عارضةً؛ نحو قولك:» مررت بإنسانٍ أَرْنَب»؛ أي: جَبَان، فهي صفة مصروفة[7].

وعلَّلوا عدمَ صرفِ الصفةِ إذا جاءت على وزن «أَفْعَل» بكونها صفة جاءت على وزن يختصُّ بالفعل[8]، فكان أولى أن يقع بالفعل من الاسم لأنّ أوله زيادة، وهذه الزيادة تدل على معنى الفعل أكثر من دلالتها على معنى الاسمية. أما صرفهم لما يلحق به تاء التأنيث كـ»أَرْمَل- أَرْمَلَة» فلضعف الشبه بالفعل المضارع من جهة عدم لحاق الفعل المضارع لهذه التاء التي للتأنيث [9].

الخشاب، المرتجل، 80.

(1) ينظر: المبرد، المقتضب، 3 / 312

(2) ينظر: الأندلسي، الارتشاف، 2 / 888.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب 3 / 198،193، الزجاج، ما ينصرف، 7 - 8،12، والأنباري، أسرار العربية ،310 - 311، وابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 70.

(4) ينظر تفصيل هذه الشروط في: سفر، عبد العزيز، الممنوع من الصرف، 435 - 440

(5) ينظر: المبرد، المقتضب، 3 / 342، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 3 / 1439 - 1440، وابن هشام، شرح شذور الذهب، 237، وأوضح المسالك، 4 / 118.

(6) ينظر رأي الأخفش: في المبرد، المقتضب3 / 342، وابن الحاجب، الإيضاح، 1 / 95، والسيوطي، الهمع، 1 / 97،100، والخضري، الحاشية ،2 / 99.

(7) ينظر المبرد، المقتضب، 3 / 341، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 3 / 1439 - 1440، وابن هشام، شرح شذور الذهب، 237، وأوضح المسالك، 4 / 118.

(8) ينظر الزجاج، ما ينصرف،6، وابن يعيش، شرح المفصل ،1 / 61والأشموني، شرح الألفية، 2 / 512 ابن عقيل، شرح الألفية، 3 / 146.

(9) ينظر الأزهري شرح التصريح، 2 / 323 والأشموني، شرح الألفية، 2 / 512 والخضري، الحاشية،2 / 99.

وهنا لفتةٌ لطيفةٌ لفاضل السامرائي مفادها أنَّ سببَ منع الصفة من الصرف إذا كانت على وزن «أَفْعَل-فَعْلَاء « أو «فَعْلَان - فَعْلى» يعود إلى أنّ الأصل في مثل هذه الصفات أن تؤنث بتاء التأنيث، حملًا على الكثير من كلام العرب، نحو :عَالِم عَالِمة وكَبير كبيرة، أمّا ما خَرَجَ من هذه الصفات عن الكثرة والأصل مُنِعَ من الصرف، فَحُرِمَ من التنوين للدلالة على ثقله وقلته في كلامهم، وما كان داخلًا في الأصل صُرِفَ لكثرته في كلامهم [1] في حين علّل إبراهيمُ السامرائي عدمَ قبول دخول التنوين في مثل: «حَمْراء» و «أطباء» و»شهداء» بأنّ صورة الكلمةِ هي التي منعت الكلمة من لحاق التنوين[2].

ومما يجدرُ ذكرُهُ هنا أنّ بعضَ النحاة قد أقروا بافتراض أصالة الوصفية في بعض الألفاظ كـ «أَجْدَل» و»أَخْيَل» و»أَفْعَى»، فلما اعتبروا الوصفية في مثل هذه الألفاظ مُنِعَتْ من الصرف، والأجود عند سيبويه وكثيرٍ من النحاة الصرف لأنها بمنزلة «أَفْكَل» و»أَيْدَع» وذلك لأنّها أسماءٌ في وضعها الحالي،[3] ومما يدعم مذهب سيبويه ومن تبعه ما أثبتته لنا بعض المعاجم العربية[4] إذ ذكرَ ابنُ منظور أنّ هذهِ الأسماءَ على الرغم من كونها صفات في الأصل إلّا أنّها لما كَثُرَ استعمالُها استعمالَ الأسماءِ غلبت عليها الاسمية لذا كانت أبعدَ عن الوصفية[5]. إلا أنّ بعض المحدثين لم يستبعد الوصفية فيها بجانب الاسمية لأنّ معنى الوصفية ظاهرة فيها، وذلك أولى من القول بالتخيل والتصور الذي يتنافى مع طبيعة اللغة وواقعها الاستعمالي[6].

وكذلك نراهم افترضوا عدم أصالة الوصفية في مثل: «أَبْطَح»، و «أَجْرَع»، و «أَبْرَق» لكونها استعملتْ استعمالَ الأسماءِ فصرفوها، إلاّ أنّ بعضهم رجَّح افتراض الوصفية في مثل هذه الكلمات لكون الصفة تَغْلب عليها، لأنّها وُضِعَتْ في الأصل صفات فلم يُلْتَفَتْ إلى ما طرأ

(1) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني النحو، 3 / 288 - 289.

(2) ينظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن ،133.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 3 / 200 -201، والمبرد، المقتضب ،3 / 339، والزجاج، 10 والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3 / 465، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 3 / 1452، وابن الحاجب، الإيضاح،1 / 94، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 860، وابن هشام، أوضح المسالك، 4 / 119.

(4) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة «جدل»، 11 / 103، مادة «خيل»، 11 / 229، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة «جدل»، 975، ومادة «جدل»، 997، طربيه، أدما، الممنوع من الصرف، معجم ودراسة، 170.

(5) ينظر على سبيل المثال: ابن منظور قوله في "أجدل" ابن منظور، لسان العرب، مادة «جدل»، 11 / 103، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة «جدل»، 975 وقوله في «أخيل» ابن منظور، لسان العرب، مادة «خيل»، 11 / 229، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة «جدل»، 997، طربيه، أدما، الممنوع من الصرف، معجم ودراسة، 170.

(6) سفر، عبد العزيز، الممنوع من الصرف 443،

عليها من الاسمية فمنعها من الصرف[1]، والأرجح فيها المنع لغلبة الوصفية فيها على ما ذكرته بعض المعاجم العربية[2].

وقد أخذ أميل يعقوب على النحاة القدامى تفاوتهم وتباينهم في مِنْع بعض الألفاظ من الصرف بناءً على لَمْح معنى الوصفية فيها، وصَرْفِ بعضِهِ الآخر بناءً على زوال دلالة الوصفية فيها، موضحًا أنّ هذا الأمرَ كلَّهُ من صُنْعِ النحاةِ، اضطروا إلى القول به لتطِّردَ به القاعدةُ عندهم في منع الوصف الأصلي الذي على وزن «أَفْعَل» من الصرف. مُعَلِّقًا على ما افترضوه بقوله: ((ولا يَظِنُّ عاقل أنّ العربي في بدء عهده باللغة، قد فَكَّرَ بأصالة الوصف والاسم أو بطروئهما عندما صَرَفَ بعضَ الكلمات التي على وزن «أَفْعَل» حينًا، ومنعها من الصرف حينًا آخر))[3]. لذا يعدُّ اختلافُ العلماءِ فيما بينهم في كثيرٍ من هذه الأسماء والأوصاف دليلًا على تحكُّم النحاة القدامى في اللغة معتمدين في ذلك كلِّه على افتراضات تصوروها وبنوا عليها أحكامهم دون وجود شواهد لغوية تدعم هذه التصورات، مكتفين بالقياسات الجدلية والاستنتاجات المنطقية[4].

وخلاصة القول، أنّ العلماءَ قديمًا وحديثًا لم يتفقوا على رأي ومنهج واحد في باب الممنوع من الصرف وعلله. وكل ما جاء به المحدثون لا يتعدى تصورات أو تقريبات حاولوا من خلالها إيجاد تفسيرات لما وجدوه في الكلمات الممنوعة من الصرف، أما ما ذهب إليه النحاة القدامى من افتراض علّة لمنع هذه الأسماء من الصرف أو صرفها فبعيدٌ كل البعد عن ذات اللغة وطبيعتها، كما أنّه لا يمكن أبدًا أنْ نتصورَ أنَّ العربيَّ قد جال في خاطره كلَّ هذه التصوراتِ المفترضةِ مما أسماه النحاة بالنقل، فالعرب كانوا ينطقون على السليقة دون أن يَعْرِفوا علَّة ذلك، ولما جاء عالم اللغة ليقعد لغته ويضع لها المصطلحات ويستنبط القواعد المطردة حول تلك الظواهر اللغوية افترض وجود مثل هذه العلل التي لم يفكر فيها العرب الأوائل، وهذا الأمر ليس مقصورًا على باب الممنوع من الصرف بل نجده يشمل معظم أبواب النحو العربي على نحو وضعهم لكثير من المصطلحات النحوية التي لم يعهدها العرب الأوائل[5].

(1) ينظر: المبرد، المقتضب، 3 / 339، وابن هشام، أوضح المسالك 4 / 119، والأندلسي، الارتشاف، 2 / 860 - 861، وابن عقيل، شرح الألفية، 3 / 146، والمساعد، 3 / 15، والسلسيلي، شفاء العليل 2 / 897، والسيوطي، الهمع، 1 / 101.

(2) ينظر على سبيل المثال: ابن منظور قوله في «أبطح» ابن منظور، لسان العرب، مادة «بطح»، 2 / 413، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة «بطح»، 213. طربيه، أدما، الممنوع من الصرف، معجم ودراسة، 170.

(3) يعقوب، أميل، الممنوع من الصرف، 102.

(4) ينظر: يعقوب، أميل، الممنوع من الصرف، 114.

(5) ينظر على سبيل المثال بعض المصطلحات كالعطف والنسق والنعت والصفة والجر والخفض والتنوين والصرف

الخاتمة:

ومن أهمّ النتائج التي توصل إليه البحث ما يأتي:

- لم يتفق العلماء حديثًا على رأي ومنهج واحد في باب الممنوع من الصرف وعلله فمنهم من أحالها إلى السماع، ومنهم من أحالها إلى المتكلم نفسه، ومنهم من رجّح اعتباره ظاهرة لغوية قديمة، وآخرون أحالوها إلى طبيعة اللغة والنطق العربي لها، ومنهم من فسّرها تفسيرًا صوتيًا.
- يرى بعض الباحثين المحدثين أنّ محاولة النحاة القدامى تلمُّس العلل التي مَنَعَتْ الاسم من الصرف، كي تطَّرِدَ القاعدة عندهم دفعَهم للجوء إلى افتراضات وتصورات بعيدة عن ذات اللغة وطبيعتها.
- يمكن القول: إنّ ما جاء به المحدثون لا يتعدى افتراضات أو تقريبات حاولوا من خلالها إيجاد تفسيرات لما وجدوه في الكلمات الممنوعة من الصرف.
- مدار أفكار الباحثين المحدثين في الممنوع من الصرف دارت حول فلك أنّ هذه الكلمات لها خاصية معينة تميزها عن غيرها من الكلمات في اللغة العربية تتمثل في عدم دخول الجر والتنوين عليها بناءً على ما سمع عن العرب.
- اختلاف العلماء فيما بينهم في علل المنع من الصرف من حيث العدد والنوع فمنهم من جعلها تسع علل، ومنهم من جعلها إحدى عشرة علة، ومنهم من قال إنّها عشر علل، ومنهم من ذهب إلى أنّها ثمانية.

والإجراء وغيرها، في: القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره ،45، 165، 187،169، ..... وغيرها

قائمة المصادر والمراجع:

الأخفش، سعيد بن مسعدة (1990). معاني القرآن (تحقيق هدى محمود قراعة). مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد بن عبد الله (2000). شرح التصريح على التوضيح (تحقيق محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية.

الأستربادي، الرضي (1996). شرح الرضي على الكافية (تحقيق يوسف حسن عمر، ط2).منشورات جامعة قان يونس.

الأشبيلي، ابن عصفور (1980). شرح جمل الزجاجي (تحقيق صاحب أبو جناح). دار الكتب.

الأشبيلي، ابن عصفور (1972). المقرب (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري).

الأشموني.ابو الحسن (1955). شرح الألفية (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). دار الكتاب العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (د.ت.). أسرار العربية (عناية محمد بهجة البيطار). مجمع اللغة العربية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (2002). الإنصاف في مسائل الخلاف (تحقيق جودة مبروك ومراجعة رمضان عبد التواب). مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان (1998). ارتشاف الضَرب من لسان العرب (تحقيق رجب عثمان محمد). مكتبة الخانجي.

أنيس، إبراهيم (1978). من أسرار اللغة (ط6). مكتبة الأنجلو المصرية.

برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية (ترجمة رمضان عبد التواب، ط2). مكتبة الخانجي.

البغدادي، عبد القادر (1979). خزانة الأدب (تحقيق عبد السلام هارون). مكتبة الخانجي.

الجرجاني، عبد القاهر (1982). المقتصد في شرح الإيضاح (تحقيق كاظم بحر المرجان). دار الرشيد.

الجرجاني، علي بن محمد (2004) معجم التعريفات (تحقيق محمد صديق المنشاوي). دار الفضيلة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952). الخصائص (تحقيق محمد علي النجار). دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). سر صناعة الإعراب (تحقيق حسن هنداوي). جامعة الإمام محمد.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1988). اللمع في العربية (تحقيق سميح أبو مغلي). دار المجدلاوي.

جهاوي، عوض المرسي (د.ت). ظاهرة التنوين في اللغة العربية. مكتبة الخانجي.

الجواري، أحمد عبد الستار (1984). نحو التيسير دراسة ونقد منهجي. مطبعة المجمع العلمي العراقي.

ابن الحاجب، جمال الدين (2005). الإيضاح في شرح المفصل (تحقيق إبراهيم محمد عبد الله). دار سعد الدين.

حسن، عباس (1986). النحو الوافي (ط8). دار المعارف.

ابن الخشاب، عبدالله (1972). المرتجل (تحقيق علي حيدر).دمشق.

الخضري، محمد(د.ت.) حاشية الخضري. دار الفكر.

الزبيدي، عبداللطيف (1987). ائتلاف النُصرة (تحقيق طارق الجنابي). عالم الكتب.

الزجاج، ابو أسحاق (1971). ما ينصرف وما لا ينصرف (تحقيق هدى محمود قراعة). مطبعة الأهرام.

الزجاجي، أبو القاسم (1979). الإيضاح في علل النحو (تحقيق مازن المبارك،ط3). دار النفائس.

الزمخشري (1993). المفصل في علم الإعراب.دار ومكتبة الهلال.

السامرائي، إبراهيم (1983). فقه اللغة المقارن (ط3). دار العلم للملايين.

السامرائي، فاضل (2000). معاني النحو. دار الفكر.

النحوى، ابن السراج (1993). الأصول في النحو (تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3). مؤسسة الرسالة.

سفر، عبد العزيز (2009). الممنوع من الصرف في اللغة العربية. عالم الكتب.

محمد، السلسيلي (1986). شفاء العليل في إيضاح التسهيل (تحقيق عبد الله علي الحسيني). مكتبة الفيصلية.

السهيلي. (1970). الأمالي (تحقيق محمد إبراهيم البنا). مطبعة السعادة، مصر.

سيبويه. (1988). الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون، ط3). مكتبة الخانجي.

أبو سعيد، السيرافي (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي). دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (1987). الأشباه والنظائر في النحو (تحقيق غازي مختار طليمات). مطبعة مجمع اللغة العربية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (1992). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم). مؤسسة الرسالة.

الشنتمري، الأعلم (1994). تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب (تحقيق زهير عبد المحسن سلطان،ط2). مؤسسة الرسالة.

زين العابدين، شعبان (2002). العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف. مكتبة الآداب.

طربيه، أدما (2001). الممنوع من الصرف. مكتبة لبنان.

عرفة، محمد (د.ت.). النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مطبعة السعادة.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (2004). شرح على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل (بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3). دار الطلائع.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (د.ت.). المساعد على تسهيل الفوائد (تحقيق محمد كامل بركات، ط2). دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995). اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق غازي مختار طليمات).دار الفكر المعاصر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (2007). مسائل خلافية في النحو (تحقيق عبد الفتاح سليم). مكتبة الآداب.

الفارسي، أبو علي (1969). الإيضاح العضدي (تحقيق حسن شاذلي فرهود).جامعة الرياض

الفارسي، أبو علي (1982). المسائل العسكريات في النحو العربي (تحقيق علي جابر المنصوري، ط2). مطبعة جامعة بغداد.

الفاكهي، عبد الله بن أحمد (1993). شرح الحدود في النحو (تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2). مكتبة وهبة.

الفراء، يحيى (1983). معاني القرآن (ط3). عالم الكتب.

الفيروز آبادي، محمد (2005). القاموس المحيط (تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة).مؤسسة الرسالة.

القوزي، عوض حمد (1981). المصطلح النحوي نشأته وتطوره.جامعة الرياض.

كشك، أحمد (1995). اللغة والكلام أبحاث في التداخل والتقريب. مكتبة النهضة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (2001). شرح التسهيل (تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد). دار الكتب العلمية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (د.ت.). شرح الكافية الشافية (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي). دار المأمون للتراث.

المبرد، ابو العباس (1994). المقتضب (تحقيق محمد بن عبد الخالق عضيمة).وزارة الاوقاف المصرية

مصطفى، إبراهيم (1992). إحياء النحو (ط2). القاهرة

ابن منظور. (1410-1968ه). لسان العرب. دار صادر.

النحاس، أحمد بن محمد (2008). إعراب القرآن (تحقيق خالد العلي، ط2). دار المعرفة.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (د.ت.). أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). المكتبة العصرية.

ابـن هشـام الأنصـاري، عبـد اللـه بـن يوسـف (2001). شرح شـذور الذهـب في معرفـة كلام العرب(عنايـة محمـد أبـو فضـل عاشـور). دار إحيـاء الـتراث العربي.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (د.ت.). شرح قطر الندى وبل الصدى (تحقيق محمد خير طعمة حلبي). دار المعرفة.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (2007). شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية (تحقيق: هادي نهر). دار اليازوري.

ابن الوراق، ابو الحسن (1999). علل النحو (تحقيق محمود جاسم الدرويش). مكتبة الرشد.

يعقوب، أميل (1992). الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة. دار الجيل.

ابن يعيش (د.ت). شرح المفصل. إدارة الطباعة المنيرية.

الحجوج، صباح (2011). الممنوع من الصرف، دراسة وتحليل [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

فؤاد، محمد (1999). أثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي. جامعة آل البيت.

أيوب، عبد الرحمن (1982). البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، *2*(7).

الشايب، فوزي (1996). منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي. مجلة مجمع اللغة العربية، *71*(4).

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanization Arabic References:

al-ʾkhfsh saʿīda bn musʿidatu 1990). mʿāny alqurʾāna taḥqīqa hudā maḥmūdi qurāʿatin maktabata al-khānjy

alʾazhariyyu khālida bn ʿabdi al-lhi 2000). sharaḥa al-taṣrīḥu ʿalā al-tawḍīḥi taḥqīqa muḥammada bāsila ʿuyūni al-sūdi dāra alkutubi alʿilmiyyati

al-ʾstrbādy al-raḍḍiyya 1996). sharaḥa al-raḍḍiyyu ʿalā alkāfiyati taḥqīqa yūsf ḥusna ʿumarin ṭ manshūrātin jāmiʿatin qānin yūnisan

al-ʾshbyly ibna ʿaṣfūri 1980). sharaḥa jamalu al-zujājiyyi taḥqīqa ṣāḥiba ʾabū janāḥi dāra alkutubi

al-ʾshbyly ibna ʿaṣfūri 1972). almuqarraba taḥqīqun ʾaḥamida ʿabdu al-sitāri aljiwāriyyi waʿabdi al-lhi aljubūriyyi

alʾushmūniyyu ibwi alḥusna 1955). sharḥa alʾlfiyyati taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-dayyini ʿabda alḥamīdi dāra alkitābi alʿarabiyyi

alʾanbāriyyu ʾabū albarakāti ʿabda al-Raḥmāni bn muḥammadu d t). ʾasarāru alʿarabiyyati ʿināyata muḥammada bahjati albayṭāri majmaʿa al-lughata alʿarabiyyata

alʾanbāriyyu ʾabū albarakāti ʿabda al-Raḥmāni bn muḥammadu 2002). alʾinṣāfa fī masāʾili alkhilāafi taḥqīqa jawdati mabrūkin wamurājaʿati ramaḍāni ʿabdi al-tawwābi maktabata al-khānjy

alʾandalusiyyu ʾabū ḥayyāni 1998). irtishāfa al-ḍarbi min lisāni alʿarabi taḥqīqa rajabi ʿuthmāni muḥammadi maktabata al-khānjy

ʾanīsun ʾibrāhym 1978). min ʾasrāri al-lughati ṭ maktabata al-ʾnjlw almiṣriyyata

brjshtrāsr al-taṭawwuru al-naḥwiyyu lil-ughati alʿarabiyyati tarjamata ramaḍāni ʿabdi al-tawwābi ṭ maktabata al-khānjy

albaghdādiyyu ʿabda alqādiri 1979). khizānata alʾdabi taḥqīqa ʿabdi al-sullāmi hārūna maktabata al-khānjy

aljurjāniyyu ʿabda alqāhiri 1982). almuqtaṣida fī sharḥi alʾīḍāḥi taḥqīqa kāẓima baḥri almarjāni dāra al-rashydi

aljurjāniyyu ʿuliya bn muḥammadu 2004) muʿjama al-taʿrīfāti taḥqīqa muḥammada ṣadīqa al-mnshāʾī dāra alfaḍīlati

ibna janniyyin ʾabū alfatḥi ʻuthmāna 1952). al-khṣāʾṣ taḥqīqa muḥammada ʻallī al-najjāri dāra alkutubi almiṣriyyati almaktabata alʻilmiyyata

ibna janniyyin ʾabū alfatḥi ʻuthmāna d t sirra ṣināʻati alʾiʻrābi taḥqīqa ḥassana hindawiyyu jāmiʻata alʾimāmi muḥammadun

ibna janniyyin ʾabū alfatḥi ʻuthmāna 1988). al-lummaʻa fī alʻarabiyyati taḥqīqa samīḥa ʾabū maghliyyu dāra almajdalawiyya

jhāʾī ʻiwaḍa almarisiyyi d t ẓāhirata al-tanwīni fī al-lughata alʻarabiyyata maktabatu al-khānjy

aljiwāriyyu ʾaḥamida ʻabdu al-sitāri 1984). naḥwa al-taysyri dirāsatan wanaqda minhajī miṭbaʻatu almajmaʻi alʻilmiyyi alʻirāqiyyi

ibna alḥājibi jamāla al-dīni 2005). al-ʾīḍāḥ fī sharḥi almufaṣṣali taḥqīqa ʾibrāhym muḥammada ʻabdi al-lhi dāra saʻdi al-dīni

ḥusnun ʻabbāsa 1986). al-naḥwa al-wāfy ṭ dāra almaʻārifi

ibna alkhashshābi ʻabdāllta 1972). almurtajala taḥqīqa ʻaliyya ḥaydari dimashqa

alkhuḍriyyu muḥammada d t) ḥāshiyatu alkhuḍriyyi dāru alfikri

al-zabīdiyyu ʻabdāllaṭīfa 1987). iʾtilāafa al-nuṣrati taḥqīqa ṭāriqi aljanābiyyi ʻālama alkutubi

al-zajjāju ibwi ʾasuḥḥāqa 1971). mā yanṣarifu wamā lā yanṣarifu taḥqīqa hudā maḥmūdi qurāʻatin miṭbaʻata alʾhrāmi

al-zujājiyyu ʾabū alqāsimi 1979). al-ʾīḍāḥ fi ʻilali al-naḥwi taḥqīqa māzini almubāraki ṭ dāra al-nfāʾs

al-zamakhshariyyu 1993). almufaṣṣala fī ʻilmi alʾiʻrābi dārun wamaktabatu alhalāali

al-sāmarrāʾiyyu ʾibrāhym 1983). fiqha al-lughati almuqārani ṭ dāra alʻilmi lil-malāayīni

al-sāmarrāʾiyyu fāḍila 2000). mʻāny al-naḥwa dāru alfikri

al-naḥwiāʾāʾu ibna al-sirāji 1993). alʾuṣwla fī al-naḥwi taḥqīqa ʻabdi alḥissayni alfatliyya ṭ muʾassasata al-risālati

safarun ʻabda alʻazīzi 2009). almamnūʻa mina al-ṣarfi fī al-lughata alʻarabiyyata ʻālamu alkutubi

muḥammadun al-slsyly 1986). shifāʾa alʻalīli fī ʾīḍāḥ al-tashīla taḥqīqa ʻabdi al-lhi ʻaliyyi ilḥasīnī maktabata alfayṣaliyyati

al-suhayliyyu (1970). alʾmāly taḥqīqa muḥammada ʾibrāhym ulbunā miṭbaʻata al-saʻādati miṣrun

sībūʾiyyuhu (1988). alkitāba taḥqīqa ʻabdi al-sullāmi hārūnan ṭ maktabata al-khānjy

ʾabū saʻīdin al-sīrāfiyyi 2008). sharḥa kitābi sībawayhi taḥqīqun ʾaḥamida ḥusnu muhaddaliyyu waʻaliyyu sayyidu ʻaliyyu dāra alkutubi alʻilmiyyati

al-suyūṭiyyu jalāala al-dīni ʻabda al-Raḥmāni bn alkamāli 1987). alʾashbāha wa-al-naẓāʾira fī al-naḥwi taḥqīqa ghāziyya mukhtāri ṭlymāt miṭbaʻata majmaʻi al-lughata alʻarabiyyata

al-suyūṭiyyu jalāala al-dīni ʻabda al-Raḥmāni bn alkamāli 1992). hamiʻa alhawāmiʻi fī sharḥi jamʻi aljawāmiʻi taḥqīqa ʻabdi al-sullāmi hārūnan waʻabda alʻālin sālima mukarrama muʾassasata al-risālati

al-shntmry alʾʾlama 1994). taḥṣīlun ʻayna al-dhahabi min maʻdini jawhari alʾdabi fī ʻilmi majāzāti alʻarabi taḥqīqa zuhayri ʻabdi almuḥsini sulṭānun ṭ muʾassasata al-risālati

zayyana al'ābidayni sha'bāni 2002). al'allata al-naḥwiyyata fī ḍaw'i almamnū'i mina al-ṣarfi maktabatu al'ādābi

ṭarribīhi 'adaman 2001). almamnū'a mina al-ṣarfi maktabatu lubnānin

'urfatun muḥammada d t). al-naḥwu wa-al-nuḥātu bayna al'azhari wa-al-jāmi'ati miṭba'atu al-sa'ādati

ibna 'qyl bahā'a al-dīni bn 'qyl 2004). sharaḥa 'alā 'ulfiyyati ibni mālikin wama'tu kitāba manḥati aljalīli bitaḥqīqi sharaḥa ibnu 'qyl ta'līfun muḥammadu muḥḥiyyī al-dayyini 'abda alḥamīdi ṭ dāra al-ṭalā'i'i

ibna 'qyl bahā'a al-dīni bn 'qyl d t). almusā'idu 'alā tashīli alfawā'idi taḥqīqa muḥammada kāmila barakātin ṭ dāra alfikri

al'ikbiriyyu 'abū albaqā'i 'abda al-lhi bn alḥissayni 1995). al-libāba fī 'ilali albinā'i wa-al-'i'rābi taḥqīqa ghāziyya mukhtāri ṭlymāt dāra alfikri almu'āṣiri

al'ikbiriyyu 'abū albaqā'i 'abda al-lhi bn alḥissayni 2007). masā'ila khilāafiyyata fī al-naḥwi taḥqīqa 'abdi alfattāḥi salīma maktabata al'ādābi

alfārisiyyu 'abū 'aliyyu 1969). al-'īḍāḥ al'aḍudiyya taḥqīqa ḥassana shādhiliyyu frhwd jāmi'ata al-rīāḍi

alfārisiyyu 'abū 'aliyyu 1982). almasā'ila al'askarīāti fī al-naḥwi al'arabiyyi taḥqīqa 'aliyya jābira almanṣūriyyi ṭ miṭba'ata jāmi'ati baghdādi

alfākihiyyu 'abda al-lhi bn 'aḥamida 1993). sharaḥa alḥudwdu fī al-naḥwi taḥqīqa al-mtwly ramaḍāna 'aḥamida al-dumayriyyu ṭ maktabata wahibatan

alfarrā'u yaḥyā 1983). m'āny alqur'āna ṭ 'ālama alkutubi

alfayrūzu 'ābādiyyun muḥammada 2005). alqāmūsa almuḥīṭa taḥqīqa maktabi al-turāthi fī mu'assasati al-risālati mu'assasata al-risālati

al-qwzy 'iwaḍa ḥamdi 1981). almuṣṭalaḥa al-naḥwiyya nash'attu watatawwurtu jāmi'atu al-rīāḍi

kishkun 'aḥamida 1995). al-lughata wa-al-kilāama 'abaḥḥāthun fī al-tadākhuli wa-al-taqrybi maktabatu al-nahḍati

ibna mālikin muḥammada bn 'abdi al-lhi 2001). sharḥa al-tashīli taḥqīqa muḥammada 'abdi alqādiri 'aṭā waṭāriqa fatḥī al-sayyidi dāra alkutubi al'ilmiyyati

ibna mālikin muḥammada bn 'abdi al-lhi d t). sharḥu alkāfiyati al-shāfiyati taḥqīqa 'abdi almuna"ami 'aḥamida hrydy dāra alma'mūni lil-turāthi

almubarradu ibwi al'abbāsa 1994). almuqtaḍaba taḥqīqa muḥammada bn 'abdi alkhāliqi 'dymah wizārata al-wqāf almiṣriyyata

muṣṭafan 'ibrāhym 1992). 'iḥyā'a al-naḥwi ṭ alqāhirata

ibna manẓūrin (1968- 1410h). lisāna al'arabi dāru ṣādiru

al-naḥḥāsu 'aḥamida bn muḥammadu 2008). 'i'rāba alqur'āni taḥqīqa khālida al'aliyyi ṭ dāra alma'rifati

ibna hishāmi al'anṣāriyyi 'abda al-lhi bn yūsf d t). 'awḍaḥa almasāliku 'ilā 'ulfiyyati bn mālika taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-dayyini 'abda alḥamīdi almaktabata al'aṣriyyata

ibna hishāmi al'anṣāriyyi 'abda al-lhi bn yūsf 2001). sharaḥa shudhūru al-dhahabi fī ma'rifati kalāami al'arabi 'ināyata muḥammada 'abū faḍli 'āshūri dāra 'iḥyā'i al-turāthi al'arabiyyi

ibna hishāmi al'anṣāriyyi 'abda al-lhi bn yūsf d t). sharaḥa qaṭaru al-nadā wabali al-ṣadā taḥqīqa muḥammada khayri ṭa'matin ḥalbiyyin dāra alma'rifati

ibna hishāmi al'anṣāriyyi 'abda al-lhi bn yūsf 2007). sharaḥa al-lamḥatu albadriyyatu fī 'ilmi al-lughata al'arabiyyata taḥqīqun hādī nahra dāra al-yāzwry

ibna alwirāqi ibwi alḥusna 1999). 'allala al-naḥwu taḥqīqa maḥmūda jāsimi al-darwīshi maktabata al-rashadi

ya'qūbun 'amayla 1992). almamnū'a mina al-ṣarfi bayna madhāhibi al-nuḥāti dāru aljīli

ibna yu'ayyishu d t sharḥa almufaṣṣali 'idāratu al-ṭibā'ati almunīriyyati

thānīā- al-rasā'ila al'ilmiyyata

al-ḥjwj ṣabāḥa 2011). almamnū'a mina al-ṣarfi dirāsatan wataḥlīla risālata mājistīri ghayri manshūratin aljāmi'ata al'urduniyyata

fu'ādun muḥammada 1999). 'athir ẓāhirata al-tankīri wa-al-ta'rīfi fī al-sīāqi al-lughawiyyi jāmi'atu 'āla albaytu

thālithā- albuḥwtha al'ilmiyyata

'ayyūban 'abda al-Raḥmāni 1982). albinā'a al-ṣarfiyya lil-'āsmā'i wa-al-'āf'āli fī al'arabiyyati almajallatu al'arabiyyatu lil-'ulūmi al'insāniyyati 2(7).

al-shāyibu fawzay 1996). man'a al-ṣarfi bayna alisti'māli wa-al-tq'yd al-naḥwiyya majallatu majma'i al-lughata al'arabiyyata 71(4).

Scientism and Descriptivism: Diptotes on a Verb Pattern between Hearing and Assumption

Ziad Mohammad Abu Sammor[1]

Abstract:

This study examines some nouns al mamnu' min-al Sarf (diptotes) formed on the pattern of a verb. It attempts to study their weak forms as mentioned by grammarians, by surveying the most important opinions stated by scholars and indicating their positions in the past and the present. The study includes an introduction, a preface, two sections, and a conclusion. The preface deals with how grammarians restricted diptotes, states the reasons for restricting their morphological changes, and draws on the scholars' positions on this issue. The first section explores the reasons for restricting diptotes due to their syntactic class as proper nouns and / or formation on a verb pattern, in addition to examining the positions and critical stances of scholars in this regard. Similarly, the second section covers the reason for restricting diptotes due to their syntactic class as adjectives and / or formation on a verb pattern, along with examination of the scholars'opinions and critical attitudes on the subject.

Keywords: Morphology, Diptotes, Restriction Weakness, Hearing, Assumption.

(1) College Arts and Humanities in Yanbu - University of Taiba (Yanbu - K.S.A.)
ziad_samor@yahoo.com